

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، عمر خليفات

قدم في هذه القضية أربعة تمييزات :-

- الأول :- من المميز بتاريخ ٢٠١٣/٧/٩ .
- الثاني :- من المميز بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦ .
- الثالث :- من المميز بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ .
- الرابع :- من المميّزة بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٢ .

المميز ضده :-

الحق العام .

جهة التمييز :-

القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٣/٢٣) الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ فيما يتعلق بتجريم كل منهم بما أسند إليه وتوقيع العقوبة بحقه .

وتتلخص أسباب التمييز الأول المقدم من المميز

بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة باعتماد أقوال المجني عليها بإدانة المميز بما أسند إليه للتناقضات في أقوالها .

٢. أخطأت المحكمة بعدم مناقشتها لقول المجني عليها أمام المدعي العام أنه لحظة التحسيس عليها أثناء نومها مما ينطبق عليه حكم المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات .

٣. أقوال المجني عليها محاطة بالشك .

٤. إن فعل المميز على فرض ثبوته كان برضا المجني عليها .

٥. إن فعل المميز على فرض الثبوت يشكل جنحة المداعبة المنافية للحياة وفقاً للمادة (٣٠٥) عقوبات .

٦. و ٧. القرار غير معلل ولم تناقش المحكمة البيئة مناقشة قانونية وجاء القرار خلواً من مشتملات المادة (٢٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني المقدم من

بما يلي :-

١. القرار مخالفاً للواقع والقانون وخلو الحكم من أسبابه .

٢. أخطأت المحكمة بتعديل وصف التهمة المسندة للمميز إلى جرمي الواقعة أنثى خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٤) من قانون العقوبات وهتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨) من القانون ذاته للتناقض والغموض وعدم التعليل .

٣. القرار يكتنفه الغموض ومتناقضاً مع بعضه البعض .

٤. أخطأت المحكمة بالمغالة بالنتيجة التي وصلت إليها وقد أهدرت البيئة الدفاعية دون تعليل .

وتتلخص أسباب التمييز الثالث المقدم من المميز

بما يلي :-

١. لم تراعى المحكمة تطبيق أحكام القانون على الوقائع الثابتة .
٢. عدم أخذ المحكمة بالدفع الذي أثارها الطاعن المنصبة على التناقضات الواضحة بأقوال المشتكية لدى الشرطة ولدى المدعي العام وأمام المحكمة .
٣. أخطأت المحكمة بعدم تعديل وصف التهمة من هتك العرض إلى الفعل المنافي للحياء .

وتتلخص أسباب التمييز الرابع المقدم من المميّزة

بما يلي :-

١. القرار المميز غير معلل وغير مسبب ومخالف للقانون .
٢. حرمت المميّزة من تقديم بيناتها ولم تتح الفرصة لها لتقديمها .
٣. لم يرد في الدعوى أي دليل يؤكد صحة ادعاء المجني عليها من أن المميّزة كانت على اتفاق مع المدعو لتسهيل نقل الواقعة وإنما هو مجرد ادعاء .
٤. أخطأت محكمة الجنايات من حيث أقوال المجني عليها تناقضت بشكل واضح بعدد مرات الواقعة بينها وبين المدعو
٥. أخطأت المحكمة من أن والد المجني عليها قدم أكثر من شكوى وبأكثر من شخص وكانت جميعها على مجرد أخبار وأقوال قيلت تخلو من الصحة .
٦. أخطأت المحكمة بإعمال نص المادتين (٢/٢٩٤ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات بمواجهة المميّزة .
٧. أقوال المجني عليها متناقضة بشكل واضح وقاطع .

وتتلخص طلبات كل من المميزين الأربعة :-

بقبول الطعون شكلاً لتقديمها ضمن المدة القانونية وفي الموضوع نقض القرار المميز بمواجهة كل متهم وإجراء المقتضى القانوني .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الأحكام الصادرة فيها مميزة بحكم القانون مبدئياً في مطالعته أن الحكم الصادر في هذه الدعوى جاء مستوفياً لجميع شروطه القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه المنصوص عليها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب قبول التمييزات الأربعة شكلاً لتقديمها ضمن المدة القانونية وردّها موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :-

- ١

- ٢

- ٣

- ٤

التهمة التالية :-

- ١- جنائية التدخل بمواقعه أنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة خلافاً للمادتين (٢٩٤ / ٢ و ٨٠) عقوبات مكررة عشرين مره للمتهمة
- ٢- جنحة مخالفة المادتين (٣١٠ و ٣١٢) عقوبات للمتهمة
- ٣- جناية الاغتصاب خلافاً للمادة (٢٩٢ / أ / ٢) عقوبات للمتهم
- ٤- جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات للمتهمين
- ٥- جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢٩٢ / أ / ٢ و ٦٨) عقوبات للمتهم

بالتدقيق ،،، بعد تمحيص وتدقيق أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة وبما لها من الصلاحية بوزن البيئة واستبعاد مالا تقنع به منها والأخذ بما تقنع به فإن الثابت لديها (إن الواقعة الثابتة تتلخص بأن المجني عليها من مواليد ١٩٩٨ / ١١ / ٤ وقد ارتبطت بعلاقة غرامية مع المدعو وأن مارس الجنس مع المجني عليها بتاريخ ٢٠١٢ / ١ / ٥ برضاها وبعد أن ادخل قضيبه في فرجها فض بكارتها في الشهر الثالث من عام (٢٠١٢) قام المدعو بالاتفاق مع المتهمة بأن يحضر إليها هو والمجني عليها ليمارس الجنس مع الأخيرة في منزل المتهمة وقد أحضر المدعو المجني عليها إلى منزل المذكورة وأفسحت المجال للمدعو أن يختلي بالمجني عليها ويمارس معها الجنس ممارسة الأزواج بان يدخل قضيبه في فرجها داخل منزل المتهمة وفي غرفة النوم وقد كرر المدعو هذه الأفعال بمنزل المتهمة بحدود العشرين مرة وكان المدعو يعطي المتهمة النقود مقابل سماحها له بالاختلاء بالمجني عليها وممارسة الجنس معها وفي الشهر التاسع من عام (٢٠١٢) هربت المجني عليها من منزل ذويها كونها اختلفت مع وخشيت أن يكشف أمر علاقتها به كونها أصبحت ثيباً وصادفت المتهم والذي تعرفت عليه أثناء هروبها من المنزل وعندما عرف بأنها هربت من منزل ذويها اصطحبها إلى شقة وهناك قام بمداعبة ثدييها وتقبييلها على فمها ورقبتها ثم قام بمجامعتها

مجامعة الأزواج بأنه ادخل قضيبه المنتصب في فرجها وبقي كذلك واستمنى خارج فرجها وفي اليوم التالي خرجت من تلك الشقة وتعرفت على شخص يدعى أستأجر لها شقة في عمارة يعمل فيها المتهم حارساً وأثناء نومها تمكن المتهم من فتح باب الشقة بالمفتاح الموجود معه وتمكن من حضن المجني عليها والتصق جسمه من الإمام بجسمها من الإمام وقام بتقبيلها على فمها ورقبتها ونام فوقها وشعرت بقضيبه المنتصب يلامس بطنها من فوق الملابس وبعد ذلك هربت من الشقة وذهبت إلى السوبر ماركت والتقت بالمتهم وأخبرته بظرفها بأنها هاربة من منزل ذويها عند ذلك اصطحبها إلى شقة استأجرها لها لمدة يومين وتمكن المتهم من تقبيلها على فمها وعنقها ونام فوقها وقام بحضنها ولاصق جسمه من الأمام بجسمها وصدره لصدرها وبقي كذلك حتى استمنى ثم ناما في الشقة وقد كرر المتهم فعلته مرة ثانية معها في صباح اليوم التالي حتى استمنى ثم غادرت المجني عليها الشقة للبحث عن عمل وبعد ذلك عادت إلى الشقة التي كان مفتاحها بحوزتها ونامت إلى اليوم التالي ثم خرجت من الشقة وأثناء مسيرها في الجاردينز وكون ذوي المجني عليها قد قاموا بالتعميم عليها ألقت الشرطة القبض عليها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وجدت المحكمة إن ما قامت به المتهمه من أفعال وهي السماح للمدعو بالحضور إلى منزلها هو والمجني عليها التي تجاوزت الثانية عشرة من عمرها ولم تبلغ الخامسة عشرة وخروج المتهمه من الغرفة وإفساح المجال للمدعو بأن يختلي بالمجني عليها ومواقعها ومعاشرتها معاشره الأزواج بحدود عشرين مرة فإن فعلها هذا إنما هو تسهيل لقيام المتهم بارتكاب هذه الأفعال تجاه المجني عليها وإدخال قضيبه في فرجها ومعاشرتها معاشره الأزواج وهي بذلك إنما تشكل كافة أركان وعناصر جنائية التدخل بمواقعة أنثى خلافاً لأحكام المادتين (٢/٢٩٤ و ٢/٨٠) عقوبات مكررة عشرين مرة وكما جاءت بإسناد النيابة العامة مما يستوجب تجريمها بهذه التهم .

أما بالنسبة لجنحة مخالفة المادتين (٣١٠ و ٣١٢) عقوبات المسندة للمتهمه فإن الواجب على النيابة إثبات أن المتهمه قادت أو حاولت قيادة المجني عليها لممارسة الجنس معها أو سمح أو أجر المنزل لأعمال البغاء ولم يرد في بيانات النيابة العامة ثبوت أي ركن من هذه الأركان والعناصر ولم يرد في بيانات النيابة العامة أن المتهمه قامت بأي فعل من هذه الأفعال بهذا الشكل المنصوص عليه في هاتين المادتين مما يستوجب براءتها من هذه الجنحة .

أما بالنسبة للمتهم فإن قيامه بتقبيل المجني عليها على فمها ورقبتها وتثديها وقيامه بممارسة الجنس مع المجني عليها ومعاشرتها معاشرة الأزواج وإدخال قضيبه في فرجها فإن هذه الأفعال جميعها إنما تنطوي على وصفين جرمين وهما موقعة أنثى أكملت الثانية عشره من عمرها ولم تبلغ الخامسة عشرة خلافاً لأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) عقوبات وجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات وهي من قبيل التعدد المعنوي عملاً بأحكام المادة (٥٧) عقوبات وإن الوصف الأشد هو موقعة أنثى خلافاً لأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) عقوبات مما يستوجب والحالة هذه تعديل وصف التهمة الأولى من جنابة الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة (٢٩٢ / أ / ٢) عقوبات إلى جنابة موقعة أنثى خلافاً لأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) عقوبات وتعديل وصف التهمة الثانية من جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات إلى جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات ولكن تطبيق العقوبة ذات الوصف الأشد كما أسلفنا أعلاه وهي جنابة موقعة أنثى خلافاً لأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) عقوبات وللتدليل على الرضى وعدم وجود العنف والإكراه سنبين ذلك لاحقاً بعد الانتهاء من مناقشة التطبيقات القانونية .

أما بالنسبة للمتهم فإن دخوله إلى الشقة صباحاً دون إذن المجني عليها بعد فتح الباب وقيامه بالتحسيس على شعرها وكتفها وبعد أن أفادت قام بطرحها وضمها وملاصقة جسمه بجسمها حتى شعرت بقضيبه منتصباً وتقبيلها على فمها ورقبتها فإن هذه الأفعال جميعها إنما هي مساس بعورة المجني عليها وهي صدرها وبطنها وملامسة قضيبه لبطنها من فوق الملابس رغماً عنها وملامسة جسمه من الأمام بجسمها من الأمام مما يعني أن صدره لامس صدرها من فوق الملابس أثناء حضنه لها بالقوة فإن هذه الأفعال إنما تشكل خدشاً لعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها وبالتالي تشكل كافة أركان وعناصر جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات مما يستوجب تجريمه بهذه التهمة حسبما جاءت بإسناد النياية العامة .

وبالنسبة للمتهم فإن قيامه بتقبيل المجني عليها في الشقة التي استأجرها لها وذلك بتقبيلها على فمها وعنقها والنوم فوقها وحضنها من الأمام وملاصقة جسمه بجسمها حتى استمنى على الأرض والنوم بجانبها حتى الصباح وتكرار الأفعال نفسها صباح اليوم التالي إنما تشكل هذه الأفعال مساساً بعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها وخدشاً لأماكن العفة لديها وهي صدرها وجسمها من الأمام عندما لاصق جسمه من الأمام جسمها من الأمام وهي من أماكن العورة كون الجسم من الأمام يحتوي على الصدر النهدين وهي من صميم العورة لدى الأنثى ولكن كانت هذه الأفعال دون عنف وسنوضح كيفية وصولنا إلى هذه الواقعة أنها تمت دون عنف لاحقاً وهذه الأفعال إنما تشكل كافة أركان وعناصر جناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات مكررة مرتين وليست كما جاءت بإسناد النيابة العامة خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات مما يستوجب تعديل التهمة من جناية هناك العرض خلافاً للمادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات مكررة مرتين إلى جناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات مكررة مرتين .

أما بالنسبة لجناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين (٢٩٢ / أ / ٢ و ٦٨) عقوبات المسندة للمتهم فالمحكمة لا يمكن لها أن تبني حكماً بتجريم المتهم بهذه التهمة وذلك لما سنبين لاحقاً مع مناقشة التهم المسندة للمتهمين وتعديل التهم التي يتوجب تعديلها كونها جميعاً تبحث سويلاً أوضح للقرار وما نتوصل إليه بمجمل التهم منعاً لتشتيت الأفكار واختلاط سياق الخلاصة التي سنتوصل إليها .

والمحكمة إذ تبحث تعديل التهم وما توصلت إليه وجعلها تصل إلى هذه النتيجة ما يلي :-

بالنسبة للمتهم فإن المحكمة لا يمكن لها أن تقنع بأنه قام بالأفعال التي ثبتت بحقه رغماً عن المجني عليها وخلافاً لرغبتها وذلك لما يلي :-

- إن المشتكية نفسها تذكر لدى المحقق إن ما قام به المتهم من أفعال جنسية كان برضاها (ص^٢) لدى المحقق السطر الخامس وذلك بقولها (مارس معي الجنس ممارسة الأزواج برضاي حيث بقيت عنده يومين) .
- (بقاء المشتكية كما تذكر هي لدى المدعي العام الزرقاء (ص^٥) في الشقة لمدة يومين) .

وهي بعد الاعتداء الجنسي عليها فلو كان رغباً عنها لغادرت في الصباح الباكر على الأقل حتى لا يكرر المتهم الحضور إليها وارتكاب الأفعال الجنسية رغباً عنها لو كان ما حصل رغباً عنها وهذا يدل على المنطق والعقل إلا إنها بقيت ولم تتقدم بالشكوى ولم تغادر الشقة فور الفرصة المناسبة وهذا الذي أدى بالمحكمة لتعديل التهم حسبما ورد إعلان في التطبيقات القانونية .

- بالنسبة للمتهم فالمحكمة توصلت إلى براءته من تهمة الشروع بالاغتصاب المسندة إليه .

لما سنبيين تالياً :-

- تذكر المشتكية نفسها أنه لم يتم بتشليحها ملابسها فكيف يشرع شخص باغتصاب فتاة دون تشليحها ملابسها .

- تؤكد المشتكية لدى المحقق إن المتهم كان يريد أن يمارس معها الجنس إلا أن الدورة الشهرية كانت عليها وبقيت عنده يومين فلو كان يريد أن يمارس معها الجنس ويعاشرها معاشرة الأزواج لتمكن من ذلك إلا أنه لم يفعل فكيف نصدق أنه شرع باغتصابها وهو لم يتم بأي فعل يدل على ذلك ولم تقدم النيابة الدليل على قيامه بذلك فقد عجزت النيابة عن إثبات هذه التهمة بحقه طالما لم يرد الدليل عليها في أي مرحلة من مراحل القضية بينة قانونية .

- لم تذكر المشتكية لدى المحكمة أو في أية مرحلة بأن المتهم حاول تشليحها ملابسها السفلية .

فكيف يكون قد شرع بذلك الجرم وهو الاغتصاب دون أن يقوم بأي فعل يدل على ذلك .

- تذكر المشتكية نفسها لدى المحكمة (ص ١٣) إن المتهم قام بحضنها وضماها وكان قضيبه يلامس مؤخرتها وبطنها من فوق الملابس وهذا إنما يدل على أن نيته لم تتجه لاغتصابها ولم يتم بأي فعل يدل على هذا الجرم .

- أما الدليل على عدم وجود عنف وثبوت الرضا من قبل المجني عليها على ارتكاب المتهم بما ثبت للمحكمة من أفعال نحيل إليها أعلاه منعاً للتكرار فنيينه بما يلي :-

- إن المشتكية بقيت يومين لديه وغادر وأبقاها في الشقة ولم يعد وخرجت المشتكية من الشقة وعادت إليها وكان المفتاح معها ولم تخاف من عودته إليها فلو فعل ما فعل دون رضاها لهربت من الشقة ولم تعد إليها ولكرر الأفعال في الأيام التالية وحضر إليها لارتكاب مبتغاه لو حصل ما حصل دون رضا المجني عليها .

- (ص ٧) لدى المحكمة تذكر الشاهدة بأن خرج من الشقة واتصل معها وسألها إن كانت تريد العشاء ووافقت أن يحضر لها العشاء وكان المفتاح معها .

- تذكر المشتكية (ص ٦) لدى المدعي العام إن المتهم بعد أن قبلها وحضنها نام بجانبها على السرير حتى صباح اليوم التالي وكرر الأفعال مرة ثانية في الصباح فلو كان ما حصل دون رضاها لذهبت إلى الحارس بعد نوم المتهم وأخبرته بما فعل أو ذهبت إلى الجيران واستجذبت بهم إلا أنها لم تفعل وهذا يدل على رضاها إذ إنها لو لم تكن راضيه لما نامت بجانبه طيلة الليل ونامت في مكان آخر في الشقة .

وما عزز قناعة المحكمة بما توصلت إليه من تعديل تهم وبراءة من بعض التهم ما جاء بشهادات شهود الدفاع بالقدر الذي يتوافق مع ما توصلت إليه المحكمة من وقائع ثابتة وهي أن المشتكية لم تستجد بأي شخص بعد اعتداء المتهمين وإنها كانت تظهر بشكل طبيعي ولم تخبر أي من شهود الدفاع بما وقع عليها من اعتداء .

باستثناء المتهم فإنه بعد ارتكاب فعلته خرجت المشتكية من الشقة وذهبت إلى في السوبر ماركت ورحلت إلى شقة أخرى وهذا يدل على أن أفعال المتهم لم تكن برضاء المجني عليها أما باقي المتهمين فكما توصلنا إليها .

أما ما أورده وكلاء الدفاع من تناقضات في مرافعاتهم فإن المحكمة لا تجد إنها جوهرية وتمس بشكل جوهري بما ثبت للمحكمة وإن ما توصلت إليه المحكمة من وقائع ثابتة تم تعليقه سالفاً وتحيل إليه .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :-

١ - عملاً بأحكام المادتين (١٧٨ و ٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنحة مخالفة المادتين (٣١٠ و ٣١٢) عقوبات المسندتين لها وبراءة المتهم من جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (٢٩٢ / أ / ٢ و ٦٨) عقوبات المسندة إليه وذلك لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحققهما بهذه التهم .

٢ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢ / ٢٩٦) عقوبات .

٣ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية التدخل بمواقعة أنثى خلافاً لأحكام المادتين (٢ / ٨٠ و ٢ / ٢٩٤) عقوبات مكررة عشرين مرة .

٤ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهم المسندة للمتهم على النحو التالي :-

أ - من جناية الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة (٢ / أ / ٢٩٢) عقوبات إلى جناية مواقعة أنثى خلافاً لأحكام المادة (٢ / ٢٩٤) عقوبات عن كل جناية من الجنائيتين .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبتين بحقه وهي الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

ب- من جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات إلى جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات وعملاً بأحكام المادة (٥٧) عقوبات والمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريمه بالتهمة ذات الوصف الأشد كونه ينطبق على فعله وصفين وهي واقعة أنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها خلافاً لأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) عقوبات .

٥- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة الثانية بحق المتهم بن جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات مكررة مرتين إلى جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات مكررة مرتين . وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بالتهمة حسب الوصف المعدل هي هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات مكررة مرتين .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢٩٤ / ٢) وبدلالة المادة (٨٠ / ٢) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة لها مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة (٢٩٦ / ٢) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

٤ - عملاً بأحكام المادة (٢٩٨ / ٢) عقوبات وضع المجرم

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف عن كل جناية من الجنايتين . وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبات بحقه وهي الأشغال المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبات بحقه وهي الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٣٠٨) مكرر عقوبات وكون المجني عليها لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها عدم الأخذ بأية أسباب مخففة بحق أي من المتهمين .

وعن أسباب التمييزات الأربعة :-

نجد إنها تتمحور حول تخطئة محكمة الجنايات بوزن البيانات ولم تراعي المحكمة التناقضات في أقوال الشاهدة الرئيسية في القضية المشتكية ذلك أن أقوالها محاطة بالشك والريبة وإن المحكمة أهدرت البينة الدفاعية المقدمة من بعض المتهمين ولم ترد بيانات تؤيد أقوال المشتكية .

وردنا على هذه التمييزات :-

وبصفتنا محكمة موضوع في هذه القضية نجد من تدقيقنا لأقوال شاهدة النيابة (المجني عليها) فقد وردت مطابقة لبعضها البعض ولا يوجد فيها تناقضات جوهرية تستحق الذكر فعلياً ومن حيث الوقائع الجرمية الثابتة لدينا من خلال تدقيق شهادتها وباقي بيئة النيابة والتقارير الطبي الشرعي المعطى بحقها من قبل الطبيب الشرعي نجد ما يلي :-

أ. من حيث الوقائع الجرمية :-

إن المجني عليها
ارتبطت بعلاقة غرامية مع المدعو
من مواليد ١٩٩٨/١١/٤ وقد
وقد مارس المذكور
الجنس معها بتاريخ ٢٠١٢/١/٥ برضاها وأدخل قضيبه في فرجها فاضاً بكارتها .

وفي الشهر الثالث عام (٢٠١٢) قام المدعو بالاتفاق مع المتهم
بأن يحضر إليها هو والمجني عليها ليمارس الجنس مع الأخيرة في منزل المتهم
.... وقد أحضر المجني عليها إلى منزل وأفسحت لهما المجال
أن يختلي بالمجني عليها ويمارس معها الجنس ممارسة الأزواج بأن يدخل قضيبه في
فرجها داخل منزل المتهم وفي غرفة النوم وكرر هذه الأفعال مع المجني
عليها بحدود عشرين مرة وكان يعطي مبلغ عشرين أو خمسة وعشرين ديناراً
عن كل مرة مقابل سماحها له بالاختلاء بالمجني عليها وممارسة الجنس معها .

وفي الشهر التاسع من عام (٢٠١٢) هربت المجني عليها من منزل ذويها كونها
اختلفت مع وخشيت أن يكشف أمرها كونها أصبحت ثيباً وصادفت المتهم
التي تعرفت عليه أثناء هروبها من المنزل وعندما عرف عن هروبها من
منزل ذويها اصطحبها إلى شقة وهناك قام بمداعبة تديبها وقبلها على فمها ورقبتها ثم قام
بمجامعتها مجامعة الأزواج حيث أدخل قضيبه المنتصب في فرجها وأنزل سائله المنوي
خارج فرجها .

وفي اليوم التالي خرجت من تلك الشقة وتعرفت على شخص يدعى
استأجر لها شقة في عمارة يعمل بها المتهم / حارساً وأثناء
نومها تمكن المتهم من فتح باب الشقة بالمفتاح الموجود معه وتمكن من حضن
المجني عليها والتصق جسمه من الأمام بجسمها من الأمام وقام بتقبيلها على فمها ورقبتها
ونام فوقها وشعرت بقضيبه المنتصب يلامس بطنها من فوق الملابس وبعد ذلك هربت
من الشقة .

وذهبت إلى السوبر ماركت والتقت بالمتهم وأخبرته بظرفها بأنها هاربة من منزل ذويها عند ذلك اصطحبها إلى شقة استأجرها لها لمدة يومين وتمكن المتهم من تقبيلها على فمها وعنقها ونام فوقها وقام بحضنها ولامس جسمه من الأمام جسمها وصدره لصدرها وبقي كذلك حتى استمنى ثم ناما في الشقة وكرر المتهم رائد فعلته مرة ثانية معها في الصباح حتى استمنى ثم غادرت المجني عليها الشقة للبحث عن عمل وبعد ذلك عادت إلى الشقة التي كان مفتاحها بحوزتها ونامت إلى اليوم التالي ثم خرجت من الشقة وأثناء مسيرها في الجاردنز ألقى القبض عليها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى بما لها من صلاحية أيضاً في وزن البينات والافتتاح بما يرتاح له ضميرها من خلال هذه البينات وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وناقشت بينات الدعوى مناقشة وافية وسليمة وتوصلت إلى ما توصلنا إليه من خلال هذه البينات فنحن نقرأها على ذلك مما يستوجب رد أسباب الطعون الأربعة فيما يتعلق بالوقائع الجرمية لعدم ورودها على القرار المطعون فيه .

ب. من حيث التطبيقات القانونية نجد ما يلي :-

١. إن ما قامت به المتهم من أفعال وهي السماح للمتهم بالحضور إلى منزلها هو والمجني عليها التي تجاوزت الثانية عشرة من عمرها ولم تتجاوز الخامسة عشرة وخروج المتهم من الغرفة وإفساح المجال للمدعو عدي بأن يختلي بالمجني عليها ومواقعها ومعاشرتها معاشرتها الأزواج بحدود عشرين مرة إنما تشكل من جانبها كافة أركان وعناصر جناية التدخل بمواقعة أنثى خلافاً لأحكام المادتين (٢/٢٩٤ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات مكررة عشرين مرة .

٢. أما بالنسبة للمتهم فإن قيامه بتقبيل المجني عليها على فمها ورقبتها وتذليلها وقيامه بممارسة الجنس معها ومعاشرتها معاشرتها الأزواج وإدخال قضيبه في فرجها فإن هذه الأفعال تتطوي على وصفين جرميين هما :-

أ. جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات .

ب. جناية واقعة أنثى أكملت الثانية عشرة من عمرها ولم تبلغ الخامسة عشرة خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٤) من قانون العقوبات .

وبالتالي فإن أفعاله من قبيل التعدد المعنوي عملاً بأحكام المادة (٥٧) من قانون العقوبات والوصف الأشد هو واقعة أنثى خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٤) من قانون العقوبات والواجب معاقبة المتهم بالوصف الأشد كما توصلت إلى ذلك محكمة الموضوع .

٣. بالنسبة للمتهم فإن قيامه بتقبيل المجني عليها في الشقة التي أستأجرها لها على فمها وعنقها والنوم فوقها وحضنها من الأمام حتى التصق جسمه جسمها حتى استمنى على الأرض وتكرار الأفعال نفسها في اليوم التالي دون عنف أو إكراه إنما تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين وتؤيد محكمة الجنايات الكبرى فيما توصلت إليه .

٤. أما بالنسبة للمتهم فإن دخوله على المجني عليها صباحاً دون إذن منها بعد قيامه بفتح الشقة والتحسيس على شعرها وكتفها بعد أن أفاقت قام بطرحها وضماها وملاصقة جسمه جسمها حتى شعرت بقضيبيها منتصباً وتقبيلها على رقبتها وفمها فإن هذه الأفعال يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات كما توصلت إلى ذلك محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المطعون فيه .

ج. من حيث العقوبات المفروضة على المميزين :-

نجد إن العقوبات المفروضة على المميزين تقع ضمن حددها القانوني المنصوص عليها في المواد التي تم تجريم كل واحد من المميزين بها .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لمقتضيات المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب الطعن بصفتنا محكمة موضوع فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً بحكم القانون ولا حاجة للتكرار .

وحيث جاء القرار المطعون فيه مستوفياً لجميع شروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولم يرد على أي سبب من الأسباب التي تستوجب نقضه المنصوص عليها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فهو حري بالتأييد .

وتأسيساً على ما تقدم نقدم نقرر رد التمييزات الأربعة وتأيد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق .

قرراً صدر بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/٣/١٠ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع